العرب
السبت 2019/11/16
السنة 42 العدد 11530

أسرار خلف أبواب الصندوق الأسود

# المحافظ الجديد للمركزي الجزائري في مهمة شبه مستحيلة

## السلطات في سباق مع الزمن لتعديل أوتار التوازنات المالية

تجمع الأوساط الاقتصادية الجزائرية على أن المحافظ الجديد للبنك المركزي سيكون في مهمة شبه مستحيلة لإعادة ضبط أوتار السياسة النقدية للدولة النفطية، التي تعاني من أزمة حادة في ظل الحراك الشعبي، وسط محاولات حكومية مضنية لوقف إهدار أموال عوائد الطاقة بعد تعيين شخصية جديدة ستقود شركة سوناطراك في الفترة المقبلة.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - تعطي التحركات المتأخرة للسلطات الجزائرية لتعيين من يقود أهم مؤسستين في البلاد دلالات عن مدى الارتباك في تسيير دواليب الدولة وتظهر حجم القلق من تردّي الأوضاع المعيشية والانعكاسات السلبية على أداء الاقتصاد.

وأعلنت الرئاسة المؤقتة عن حركة على رأس مؤسستين حساستين في الاقتصاد المحلي، ويتعلق الأمر بالبنك المركزي وبشركة سوناطراك النفطية المملوكة للدولة.

ويأتي التحرك بموازاة الغموض، الذي يلفّ مستقبل اقتصاد الدولة العضو في منظمة أوبك إثر مصادقة البرلمان على قانون المحروقات المثير للجدل.

وتم اختيار أيمن بن عبدالرحمن، محافظا جديدا للبنك المركزي، بعدما بقي المنصب شاغرا، غداة تعيين المحافظ السابق محمد لوكال وزيرا للمالية في حكومة تصريف الأعمال بقيادة نورالدين بدوي، بعد اندلاع احتجاجات الحراك الشعبي.

ولن تكون خطوة ملء الفراغ على رأس المركزي في حد ذاتها مسألة ذات أبعاد سياسية بالأساس، لكن التعيين الجديد سيفتح خفايا الصندوق الأسود لهذه المؤسسة النقدية لأنها جاءت في خضم عدم انسجام بين القطاع المصرفي والحكومة.

وهناك أسباب كثيرة لا يمكن اختصارها في تعيين محافظ جديد أو وضع معضلة الاقتصاد على مشجب إدارة السياسات المالية من قبل المركزي فترة حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ويربط متابعون التغيير في هرم المركزي، بالمأزق المالي الذي تتخبط فيه البلاد، حيث وجدت الحكومة نفسها في مواجهة خيارات مؤلمة.

وبينما تقول أوساط مالية إن القرار جاء على خلفية انخفاض مقلق في سعر الدينار في السوقين الرسمية والسوداء، فإن شقا آخر يربطه بتصريحات المسؤولين حول تسارع تبخر احتياطات المركزي من العملة الصعبة.

وفقد الدينار منذ بداية الأزمة النفطية في عام 2014 نحو 40 بالمئة من قيمته مقابل الدولار ونحو 15 بالمئة مقابل اليورو، بإيقاع لا يزال مستمرا، وهو أمر يضغط بشكل حاد على القوة الشرائية للمواطنين.

ويبدو أن السلطات ستكون مرغمة على الاستمرار في خيار التمويل غير التقليدي بطبع كتلة جديدة من الورق النقدي، أو اللجوء الى تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الصعبة لتغطية العجز الذي تعاني منه الخزينة العامة.

وقد وجد لوكال، نفسه محرجا أمام نواب البرلمان في وقت سابق بشأن عدم الرد على طلب مدراء البنوك التجارية تبرير مصدر الأموال المتحركة في حسابات العملة الصعبة إذا تجاوزت سقف الألف يورو.

ورجح لوكال خلال جلسة في البرلمان لمناقشة موازنة 2020 استمرار تراجع احتياطات النقد الأجنبي حتى نهاية العام المقبل لتصل إلى مستوى 51.6 مليار دولار بعد أن كانت في حدود 197 مليار دولار قبل 5 سنوات.

> **أيمن بن عبدالرحمن المحافظ الجديد لبنك الجزائر المركزي تنتظره ملفات حارقة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وعاجلة**

ويعكس عدم الانسجام لدى القطاع المصرفي والحكومة حالة الارتباك التي تعاني منها المالية العامة للبلاد، خاصة منذ نهاية العام 2014.

واضطرت الحكومة في ذلك الوقت إلى انتهاج أساليب مرنة في استقطاب العملة المحلية والصعبة من السوق الموازية لمواجهة شح السيولة غداة الأزمة النفطية التي نسفت أكثر من نصف مداخيل الدولة، حيث نزلت في 2016 من سقف 70 مليار دولار إلى أقل من 30 مليار دولار.

لكن المسألة طرحت عدة معوقات تتصل بمصدر الأموال المستهدفة، خاصة المتأتية من تبييض الأموال والتجارة المحظورة ونشاط الجماعات الجهادية، ووصلت في الأخير إلى الأموال المنهوبة من طرف لوبيات الفساد.

وتظهر الأرقام الرسمية أن المركزي طبع نحو 56 مليار دولار من العملة المحلية، وأن العجز بلغ سقف العشرين مليار دولار، وهو ما يعكس حجم التحديات المعقدة التي تواجهها الحكومة.

وربط مراقبون تعيين مدير جديد لسوناطراك، التي تعد المصدر الأساسي للعوائد من العملة الصعبة بمصادقة البرلمان على قانون المحروقات الخميس الماضي، وبدء تجسيد التوجهات الجديدة للحكومة في المجال النفطي.

وينتظر أن يسمح التعيين الجديد على رأس سوناطراك بإعداد الأرضية البشرية والتشريعية لمباشرة تجسيد القانون الجديد للمحروقات وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز.

وعكس عدم الاستقرار في هرم الشركة ارتباك السياسات الحكومية، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تداول عليها 3 مديرين في ظرف عام واحد، رغم أن الإجماع كان قائما على ضرورة مراجعة قانون المحروقات للسماح للشركة بتطوير نفسها، وبتلبية الحاجيات المحلية من الطاقة ومداخيل العملة الصعبة.

وكان مصدر مسؤول في الشركة قد كشف عن حاجة سوناطراك إلى استثمارات مالية تقدر بثمانية مليارات دولار من أجل تطوير امكانياتها التقنية والبشرية وتجاوز نتائج العزلة التي فرضها القانون القديم.

# تحرك أوروبي لوقف تمويل الوقود الأحفوري

لوكسمبورغ - تبنى بنك الاستثمار الأوروبي استراتيجية غير مسبوقة بوقف تمويل مشاريع الوقود الأحفوري، في خطوة من المتوقع أن تدعم خطط أوروبا لتصبح أول قارة تقوم بتحييد أثر الكربون على المناخ.

ووافق مجلس إدارة البنك، الذي يتخذ من لوكسمبورغ مقرا له، خلال اجتماع عقده الخميس الماضي، على تبني سياسة جديدة للطاقة تتضمن زيادة الدعم لمشروعات الطاقة النظيفة.

وأعلن البنك أنه لن يفكر مستقبلا في تقديم تمويل مشاريع جديدة مرتبطة بالطاقة الأحفورية، بما في ذلك الغاز، اعتبارا من 2022 من أجل إطلاق "استراتيجية استثمارية جديدة" من أجل المناخ.

ووصف وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير القرار بأنه "تاريخي"، بينما قال فيرنر هوير رئيس هذه المؤسسة المالية التابعة للاتحاد الأوروبي إنها "قفزة عملاقة".

وقال هوير في بيان "سنتوقف عن تمويل الطاقات الأحفورية وسنطلق الاستراتيجية الاستثمارية الأكثر طموحا من أجل المناخ لكل المؤسسات المالية العامة في العالم".

واعتبر أن "المناخ قضية أساسية على جدول الأعمال السياسي في عصرنا".

ويعد بنك الاستثمار الأوروبي أكبر مؤسسة مالية متعددة الأطراف في العالم، حيث قدم البنك قروضا مستحقة السداد بقيمة نصف تريليون دولار في مشروعات الوقود الأحفوري.

بالنظر إلى قوة بنك الاستثمار الأوروبي في السوق وتأثيره على استراتيجيات إقراض المستثمرين، فإن هذا القرار قد يؤدي إلى حرمان المشروعات المسببة للتلوث من مصادر أخرى للتمويل.

وسيعزز قرار البنك بإعطاء أولوية لمشروعات ترشد استخدام الطاقة ومشروعات الطاقة المتجددة التي تدعمها أورسولا فون دير لاين، الرئيسة الجديدة للمفوضية الأوروبية.

وترغب أورسولا في أن يصبح البنك داعما للمناخ وأن يساهم في توفير تريليون يورو لتحويل الاقتصاد إلى شكل أكثر نظافة للطاقة.

وسريان الحظر على التمويل يأتي متأخرا لمدة عام من الموعد الأصلي المقترح بعد ضغط من جانب دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وبموجب السياسة الجديدة، ستحتاج مشاريع الطاقة التي تتقدم بطلب للحصول على تمويل من البنك إلى أن تظهر أن بمقدورها إنتاج كيلوواط/ساعة واحد من الطاقة بينما تبعث ما يقل عن 250 غراما من ثاني أكسيد الكربون، وهو تحرك يفرض حظرا على محطات الكهرباء التقليدية التي تعتمد على حرق الغاز.

ولا تزال مشروعات الغاز ممكنة، لكن يجب أن تستند إلى ما يطلق عليه البنك "تكنولوجيات جديدة" مثل احتجاز الكربون وتخزينه، والجمع بين توليد الحرارة والكهرباء أو المزج بين غازات متجددة والغاز الطبيعي الأحفوري.

# متاهة صناعة النسيج تختبر قدرة القاهرة على إنقاذها

تصاعدت شكوك الخبراء في جدوى خطط الحكومة المصرية لانتشال مصانع النسيج من أزماتها المتراكمة، والتي لا تزال ترزح تحت وطأة الخسائر منذ نحو تسع سنوات في ظل اقتصار الإصلاح على تقديم الدعم دون إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للدخول في هذا المجال.

المحلة الكبرى (مصر) - تختزل صناعة النسيج المصرية حجم التحديات، التي تواجه قطاعات اقتصادية مهمة، حيث تحاول عبثا منذ سنوات العثور على بوصلة تخرجها من الطريق المسدود.

ووراء جدار متواضع تتجلى عليه علامات الزمن، يقبع أكبر مصنع للمنسوجات بالبلاد منذ عشرات الأعوام، حيث يتكبد خسائر ويثير الاستياء مع تحول اقتصاد البلاد مبتعدا عن التخطيط وفق النموذج الاشتراكي.

ورغم ذلك، وضعت الحكومة شركة مصر للغزل والنسيج في مدينة المحلة الكبرى بدلتا النيل في قلب خطة طموحة لإنقاذ شركات حكومية تسجل خسائر في قطاع المنسوجات الذي كان مزدهرا في الماضي.

وتكشف الخطة كيفية عدول الحكومة عن اتجاه كان سائدا في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، الذي أُطيح به في 2011، بتحويل ملكية الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص، حيث بدأت بدلا من ذلك في زيادة دعمها للشركات المملوكة للدولة.

وتشكل الخطة أيضا اختبارا مهما لمدى قدرة مصر على دعم قطاع يوفر الوظائف، مع انتهاء البلاد من برنامج إصلاح استمر ثلاث سنوات مدعوم من صندوق النقد الدولي.

وأشاد خبراء بالإصلاحات لمساهمتها في الاستقرار والنمو، الذي بلغ معدلا قويا قدره 5.6 بالمئة في الربع الثالث من العام، لكن باستثناء قطاع الطاقة، يشهد الاقتصاد انكماشا.

وتعكس قصة مصنع المحلة تراجعا منذ فترة أطول، فقد أنشأه رجل أعمال مصري في عام 1927 لصناعة منسوجات من القطن المصري طويل التيلة المشهور، الذي كان حتى ذلك الحين يُصدر خاما لتصنيعه في الخارج.

لكن في بداية ستينات القرن الماضي، قامت السلطات بتأميم المصنع إلى جانب معظم الصناعة المصرية، وبعد ذلك تراجع قطاع المنسوجات بفعل المنافسة الشديدة من آسيا.

وباستثناء فترة قصيرة شهدت توظيف عمالة في أعقاب الاضطراب السياسي قبل تسع سنوات، لم يعين المصنع أي عمال جدد لعشرات السنين، وهو ما أدى إلى تقلص قوته العاملة مع حالات التقاعد والاستقالة.

وفي متجر صغير للبقالة في مواجهة بوابة المصنع، قال عمال الشهر الماضي إن مصانع الشركة الثلاثة تعمل بما لا يزيد عن 40 بالمئة من طاقتها.

وقال أحد العمال، الذي طلب عدم نشر اسمه، لوكالة رويترز إن "الآلات متوقفة وثلاثة مصانع لا تحقق إنتاجا، واستلام الراتب يتأخر عشرة أيام كل شهر والأرباح السنوية تتأخر عن موعدها".

وكشفت وزارة قطاع الأعمال في وقت سابق هذا العام عن خطة مدتها 30 شهرا تتكلف 21 مليار جنيه (1.3 مليار دولار) لإعادة تشكيل قطاع المنسوجات الحكومي، الذي يشكل 65 بالمئة من تصنيع المنسوجات في مصر.

وتخطط الوزارة لدمج 23 شركة نسيج في عشر شركات ونقل عمليات بعض المصانع إلى مصانع أخرى قريبة، وإغلاق المزيد من المصانع لتركيز الإنتاج في كفر الدوار بالقرب من الإسكندرية وحلوان بجنوب القاهرة والمحلة التي يقطنها نصف مليون نسمة.

وسيستوعب مصنع المحلة عمليات شركة النصر للغزل والنسيج والصباغة المجاورة التي تسجل خسائر.

وقال هشام توفيق وزير قطاع الأعمال لغرفة التجارة الأميركية في أبريل الماضي، إن "الحكومة تريد بيع بعض الأصول، وبشكل رئيسي الأرض، لتمويل شراء آلات جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى أربعة أمثالها".

وأضاف "تدرس الحكومة أيضا التوسع في إنتاج الملابس التي تعتمد على العمالة الكثيفة، وسيجري تحسين مكافآت الإدارة وربطها بالأداء".

وتحتاج مصر إلى استيعاب 3.5 ملايين شخص من المنضمين الجدد إلى سوق العمل على مدى السنوات الخمس القادمة، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

محمد قاسم

**علينا معرفة العائد الذي تتوقعه الحكومة من وراء خططها**

لكن فتح المجال أمام القطاع الخاص، الذي يقول المقرضون الدوليون إنه مهم لتحقيق نجاح اقتصادي في المدى الأطول، يتعثر.

ويقول خبراء إن تعزيز حضور الدولة ربما يأتي على حساب النمو، مع تفاقم القلق من أن استياء عماليا ربما يتحول إلى اضطراب على نطاق أوسع.

وتواجه الحكومة مهمة صعبة لإحداث نقلة في القطاع. وقال محمد قاسم عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية "نريد أن نتعرف على الحسابات الاقتصادية للحكومة، ما العائد على الاستثمار الذي يتوقعونه؟".

وأضاف "إذا كانت حساباتهم ليست دقيقة، فسيخسرون الكثير من الأموال. إذا استطاعوا منافسة الهند والصين فسيحققون نجاحا باهرا".

وسجلت 23 شركة مصرية للغزل والنسيج خسائر مجمعة تجاوزت 2.59 مليار جنيه (160 مليون دولار في العام المالي المنتهي في يونيو 2018)، بحسب ما أظهرته أرقام وزارة المالية، لكن شركة واحدة فقط، وهي بورسعيد للغزل والنسيج حققت ربحا بلغ 320 ألف دولار.

وتكبد مصنع المحلة خسائر قدرها 41.5 مليون دولار في ذلك العام في ظل إيرادات بلغت 66 مليون دولار فقط، بحسب أحدث الأرقام المنشورة. وبلغت قيمة الأصول نحو 100 مليون دولار، بينما بلغت الالتزامات نحو 300 مليون دولار.

ويبلغ عدد العاملين الآن 18 ألفا، حسبما قال توفيق، انخفاضا من نحو 35 ألفا في ذروة نشاط المصنع في سنوات سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

مصنع المحلة في قلب رحى الإصلاح